

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

مادة شؤون المكتبات

NO. : الرقم

Handwritten notes in Arabic, including the word "المكتبة" (Library) and other illegible scribbles.

٢١٦٠٨
م

رسالة في أصول الفقه . كتبت في القرن الثاني عشر الهجري
تقديرا .

١١ ق ٢٧ س ١٥٠٢١ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١ - ١١١) ، خطها نسخ
مستاد .

٦٧٢٢
م ١

١- أصول الفقه ٢- تاريخ النسخ .

٩ / ١٣٦٠
١٢٠٩ / ١٢ / ١٥

٢١٦٠٨
م
فتاوى صلاح الدين ، للطرابلسي ، محمد بن محمد - كان
حيا قبل سنة ٩٥٨ هـ . كتبت في القرن الثاني عشر
الهجري تقديرا .

٧ ق ٢٦ س ١٥٠٢١ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١١ ب - ١١٨) ، خطها
نسخ معتاد .

٦٧٢٢
م ٢

دار الكتب المصرية ١ : ٤٤٨

١- المعاملات ، الفقه الاسلامي و اصوله

٢- تاريخ النسخ ج - القول
وقف المؤبد .

١- المؤلف
المستد في

٩ / ١٣٦٠
١٢٠٩ / ١٢ / ١٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقته
 بحمد الله على ما اولاها من النعم العظيمة وشكره
 على ما اعد لنا في اخر اناس المنن البين العظيم ونصيه
 على خير خلقه محمد سيد الانام وعلى اله واصحابه
 مؤيدي الاسلام اصول الشرع الكتاب والسنة
 والاجماع والقياس ما الكتاب فالقران المنزل
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف
 المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة وانما يعرف
 بمعرفة اقسام نظمه ومعناه وذلك اربعة الاول
 في وجوه النظم وهو الخاص العام والمشتك والمماثل
 والثاني في وجوه البيان وهو الظاهر والنص والمفسر
 والمحكم وما يقابل هذا القسم الخفي والمشكل والمحمل
 والمتشابه والثالث في وجوه استعماله وهو الحقيقة
 والمجاز والصريح والكناية والرابع في وجوه الاستدلال
 بعبارته واسارته واقتضائه واذ عرفت هذه الاقسام
 فاعرف ما يشتمل الكل وهي معرفة مواضعها وترتيبها
 ومعانيها واحكامها اما الخاص فموضع المعنى واحد
 سواء كان خصوص الجنس او النوع او العين وحكمه
 ان يتناول المخصوص قطعا ومنه الامر وهو قول
 القائل لغيرة على سبيل الاستعلاء فعل وتختص مرادة
 بصيغة لازمة عند اخلاق الفاعل وموجبه الجواب
 سواء كان قبل الخطر او بعده ولا يقتضي التكرار ولا
 تختمه لكنه يقع على اقل جنسه ويحتمل كله وحكمه
 نوعان ادا وهو تسليمه بغير نفس الواجب
 بالامر وقضا وهو تسليمه مثل الواجب به ويستعمل
 احدهما مكان الاخر والقضاء يجب بما يجب به الا اذا
 والاداء انواع كامل كالصلوة بحمائه ورد عين المغنوة

واحكام الشرع

وقاص

وقاصير كالصلوة منفردا ورد المغنوب مشغولا
 بالجناية وشيبه بالقضا كفعل اللاحق بعد فراغ الامار
 وامها مر بعد غيره وتسليمه بعد الشراء والقضا انواع
 ايضا بمثل معقول كالصلوة للصلوة المغنوب بالمثل
 او بالقيمة وبمثل غير معقول وضمان النفس والاطراف
 بالمال وما هو في معنى الاداء كقضا تلبية اذ العبد في اليد
 واداء القيمة فيما اذا تروى على عبد بغير عينه ولا بد
 به من صفة الجنس وهو اما ان يكون لعينه وهو اما ان
 لا يتقبل النقوط كالتمديد في الايمان او يقبله كالصلوة
 او لا يقبله وهو اما ان لا يتأذى بنفسه لما مور به كالوضوء
 ويتأذى به كالجهاد وصلوة الجنازة ولا بد للمامور من
 القدرة وهو ادنى ما يتمكن به المامور من ادائه ما لم يره
 بدنيا كان او ماليا والشرط توهبه لا حقيقته اذ ابلغ الصبر
 في اخر الوقت لزومه الصلوة لتوهم الامتداد في الوقت وكامل
 وهو الميسرة للاداء واداءها شرط له وام الواجب
 بخلاف المكنه فيبطل الزكوة والعشر بهلاك المال او جرحها
 بالميسرة ولا يقطع الحج وصدقة الفطر بهلاك المال
 لوجوبها بالممكنة ولا من نوعان مطلق عن الوقت كالزكوة
 وخوضها ومفند بالوقت وهو اما ان يكون طرفا للمو
 الضمير وشرطا للاداء وسببا للوجوب لوقت الصلاة
 وهو اما ان يضاف الى الجزء الاول او الى ما يلي لبدا الشرع
 من سائر اخر الوقت او الى الجزء الثاني فمفند بالوقت
 او اجملة الوقت وذلك عند خروج الوقت او يكون
 معيارا له وسببا لوجوبه كشهر رمضان بمطلوق
 الاشم ومع الخطا في الوصف بخلاف الاول او يكون
 معيارا لا اشياء كقضا رمضان وهذا القسم لا يحتمل
 الفوات بخلاف الاولين او يكون مأكلا كالحج ويتعين

م

وضمان

كوع

وهي نوعان مطلق

الامر نوعان مطلق
ومقتيد

فيصا ب

خلافاً لما في الحقيقة لا يتقطع عن الشيء ومنه يمكن
 العمل بها استقفاً للمجاز وتحتل اجتماعهما بلفظ واحد يوافق
 الاستقفاً للاتصال بين الشئين صورة او معنى
 كما في تسمية السجاع اسداً والمطر سماء في الشرع
 الاتصال من حيث السبب والتعليل والاتصال في المعنى
 المشروع كيف شرع نظير الصورة والاول اما ان
 يكون اتصال الحكم بالعلم وانما يوجب الاستعانة من الطرفين
 او يكون اتصال السبب بالمسبب كاتصال زوال ملك
 المتعة بزوال ملك الرقية وانما يوجب استعارة السبب
 للحكم دون عكسه واذ كانت الحقيقة مقصورة او محو
 ضير الى المجاز كالحلف باكل هذه الغلة ووضع القدم
 في دار فلان والمجهور شرعاً كالمجهور عادة وان
 كانت مستعملة والمجاز متعارف في اولى عنداني
 حينئذ خلافهما كالحلف باكل هذه الخطة بناء على ان
 الحليف في التكلم عنده وعندهما في الحكم ويظهر الخلاف
 في قوله لعنه وهو اكبر سناً منه هذا ابني وقد تعذر
 الحقيقة والمجاز معاً اذ كان الحكم مستغنياً كقوله
 لامرأة هذه بنتي وهي معروفة النسب وتولد مثله
 او اكبر سناً منه حتى لا يقع الجريمة بذلك اسداً
 والحقيقة تتحرك بدلالة العادة كما في الفتاة والحل وبدلالة
 اللفظ في نفسه كالحلف باكل اللحم وبدلالة شفاف
 النظم طلق امراتي ان كنت رجلاً وبدلالة معنى يرجع الى
 المتكلم كما في عين الفور وبدلالة في فعل الكلام والتخريم
 المضاعف الى العين حقيقة عندنا كالحزم ومن هذا القبيل
 حروف المعاني فاولاها مطلق العطف من غير تعرض
 لمقارنه ولا ترتيب عندنا خلافاً للبعوض وقد يكون
 الخيال كقوله لعنه ادي الفاء وانت حر وقد يكون

الاستعانة

تعدد الحقيقة

الحقيقة المجهورة

المجاز المتعارف

تعدد الحقيقة والمجاز معاً

الحقيقة تتحرك بدلالة العادة

حروف المعاني تحت الواو

لعطف

لعطف الجملة والفا للوصل والتعقيب فتزاحي المعطوف
 على المعطوف عليه بزمان وان لطف ويستعمل في الحكم
 القليل وفي العلل اذ كانت مما يدوم ويستعمل في
 الواو والتزاحي بمنزلة ما سكت به استا وعندهم
 للتزاحي في الحكم مع الوصل في التكلم ويستعمل بمعنى الواو
 بل لا ييات ما بعده والاعراض عما قبله على سبيل التدارك
 للاستدلال بعد النفي غير ان العطف انما يصح عند تساق
 الكلام والا فهو متناقض او احد المذكورين
 ويستعمل بمعنى حتى اذا فسد العطف لا يخلو الكلام
 كقوله مع ليس من من لا مبرئني ويتوب عليهم
 اي ليس وحتى للغاية كالي ويستعمل للعطف مع قيام
 معنى الغاية وموازعتها في الافعال لجعل غاية بمعنى
 الى او غاية هي جملة مبتدأة وعلامة الغاية ان
 تحتل الصدر الامتداد وان يصل الاخر دلالة على الابتها
 وان لم ينفق فللمجاز اية بمعنى كمن وبطل معنى الغاية
 حروف الجزاء الباء للاتصاف وتصح الالمان وعلى
 للالزام دخلت في المعاوَضات المحضبة كانت بمعنى التا
 وفي الطلاق كذا عندنا للشرط مني للبعوض والى
 لا تنها الغاية وان كانت قائمة بنفسها لم يدخل وان
 لم يكن فان كان صدر الكلام متبناً ولا لغاية كان
 ذكرها لاخراج ما وراها فيدخل الغاية كما في المرق
 وان لم يتبناها وكان فيه شك فذكرها المدح
 اليها كالليل في الصوم وفي اللطف واختلفوا في حرفها
 واثباته في ظروف الزمان فقالوا سوا المقارن
 وقبل التقديم وبعد التأخير وهي وحدها اي في الطلاق
 صدقاً واذا قيد بالكتاب كان صفة لما بعده واذا لم
 يقيد كان صفة لما قبله وعند الحفزة وغيره تستعمل صفة

تحت الفا

تحت واو

لكن

تحت او

تحت حتى

حروف الجزاء على من

تحت في

تحت مع

قبل وبعد

لكن

حروف الشرط

نحت ان

نحت ادا

لو

كيف

الكتابه

الاستدلال

النص ويقال له تقسم

ليتمد لالة اللفظ

على المعنى

مفهوم المخالفة

للتكره ويستعمل الاستثنا ومنها اي حروف الشرط
فان اصل فيها وتدخل على امر معدوم على خطر ليس كما
لا محاله واذا انقضى الوقت والشرط اعلى السواقي
بها مرة ولا يجازي بها اخرى فادجوزي بها نقط
الوقت عنها وروي عنها لو مثل ان اعلم وكيف سوال
عن الحال فان استنقلم ولا بطل كقوله انت حذر
وحكمه تعلق الحكم بعين الكلام فاستغنى عن العزم
اما الكتابه فما استنقلم المراد به **الكلام** كلفاظ الضمير
وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالنسبة وكتب بالطلاق
سميت مجازا واما الاستدلال بعبارة النص فهو العمل
بظاهر ما سبق الكلام له واما الاستدلال باشارة
النص فهو العمل بما يثبت بنظمه لكنه غير مقصود
وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف سيق
لا تبات النفقة وفيه اشارة الى ان النبي الى الابد
الا ان الاول اخفى عند التعارض ولا يشان غموم
كما للعبارة واما الثابت بدلالة النص فما يثبت بمعنى النص
لغة لا اجتهدا كالنهي عن الباقي توقف بجملة
الضرب بدون الاجتهاد والثابت به كالثابت بالاشارة
وانه لا يحتمل التحصيل لانه لا غموم له واما الثابت
بافتناء النص فالمرجع العمل بالنص الا بشرط تقدم عليه
فان ذلك امر اقتضاه النص صحة ما بناوله **فصل**
التصيص على الشيء باسم العلم لا يدل على الخصوص عندنا
سواء كان مقرونا بالعدد او لم يكن لقوله خلافا للبعض
والحكم اذا اضيف الى مسمى بوصف خاص وعلق بشرط
عند عدم الوصف والشرط عند الشافعي لا يخرج كاح
الامة عند طول الحرة ونكاح الامة الكتابية وعندنا
لا يدل ذلك وتخل المطلق على المفيد وان كانا في حادتين

عند

عند الشافعي مثل كفارة القبل وسائر الكفارات
وعندنا العمل المطلق على المفيد ان كانا في حادثة لا مكان
العمل بهما الا ان يكون في حكمه والقران في النظم لا يجب
القران في الحكم عندنا خلافا للبعض والعام اذ يخرج
مخرج الجراء او مخرج الجواب ولم يستقل بنفسه فخص
بشيء وان زاد على قدر الجواب لا يختص بالسبب
خلافا للبعض والامر بالشيء يقتضي النهي عن ضده والنهي
عن الشيء يكون امرا بعبء عند البعض وعندنا الامر
بالشيء يقتضي كراهة ضده والنهي عن الشيء يقتضي ان
يكون ضده في معنى منه واجبه وقاية لهذا الاصل
ان الخبر مراد الم يكن مقصودا لم يعتب الامر حيث
تقويت الامر فاذا لم يقوته كان ملزوما **فصل**

المشروعات

الغرض

المشروعات على نوعين عزمه وهو امر ما هو اصل
منها غير متعلق بالعوارض اما ان يكون فريضه وهي
لا تحتمل زيادة ولا نقصانا يثبت بدليل لا شبهة فيه
كالايان والاركان الاربعه وحكمها اللزوم علما
وتقديرا بالقلب وعلا بالبدن حتى يكفر حاردا ويق
تاركه بلا عذرا او واجبا وهو ما يكتف بدليل فيه
شبهه كصدقة الفطر والاضحية وحكمه اللزوم علما
لا علما على اليقين حتى لا يكفر حاردا ويق تاركه
اذا استخف باخبار الاحاد وامامتنا ولا فلا وسنه
وهي الطريقة المسكولة في الدين وحكمها ان يطالب
المتر باقامتها من غير اقرار ولا وجوب الا ان
السنة قد تقع على سنة النبي صلى الله عليه وسلم وقال
الكافي مطلقا طريقة النبي صلى الله عليه وسلم ونفلا
وهو ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه
والزائد على الركعتين كذا فرقل لهذا ورخصه

نحت السنة



وهي اربعة انواع نوعان من الحقيقة احدهما احق
من الآخر اما الاول فما استنتج مع قيام المروية
حكمه كالمكره على اجراء كالمكره على التمسك والثاني
اي لفهم ما استنتج مع قيام التمسك لكن الحكم
تراخي عنه وحكمه هذين القسمين اي لاخذ بالعزيمة
او في ونوعان من المحار احدهما ان من الآخر كوضع
الامر في اغلال عتاء والنوع الرابع ما سقط على
العباد في محل الرخصة مشروعا في الجملة
فصل الامر والنهي بآيات من الطلب
الاحكام الشرعية ولها اسباب يضاف اليها كدور
العالم الوقت وملك المال وابل شهر رمضان والرب
الذي يمونه ويكي عليه والبيت هو في الاصل الثاني
والصاغة وتعلق البقا المعذور بالتعاطي والزكاة
والصوم وصدقة الفطر والحج البيت والخزاج والطهارة
والمعاملات واسباب العقوبات والحذود والكفارات
ما ثبت اليه من قبل وزنا وسرقه امر دابر سن
الخطر والاباحة كالقتل خطا **باب** اقسام السنة
الاقسام السابعة في الكتاب وثابتة في السنة
وهذا الباب لبيان ما تختص به السن الخبر
على نوعين مسند ومرسل والمسند انواع متواتر
وهو ما رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم تولفهم
على الكذب لنقل القرائن وانما يوجب علم اليقين
كالغيان علم ضروريا ومشهور وهو ما كان
من الاحاديث التي ينفقه قوم لا يتوهم تولفهم
على انه يوجب علم ثابت وخبر الواحد وهو ما يرواه
الواحد والاثنان فصاعدا لا عبرة للعدد فيه رد
بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر وانما يوجب

اقسام السنة

المكره

العمل

العمل دون اليقين ان عرف بالتقدم في الاجتهاد كالحلفاء
الراشدون والعبادة كان حديثهم حجة بشرط ان يكونوا
لما لك وان عرف دون الفقه كما في حديثه وان وافق
حديثه القياس عمل به لم يترك الحديث الا بالضرورة وانسد
اذ باب لا يري وان كان الراوي مجهولا لم يعرف الا
لحديث واحد وحديثين فان روي عنه السلف خلفوا
فيه اق سكونا عن الطعن صار كالمعروف وان لم يظهر
من السلف الا الرد كان مستنكرا فلا يقبل وتا بينهما
فوق الايمان وهو ان يكون مع الاعتراف فلا يقبل
خبر الكافر والفاسق والمعتوه والمغفل الثاني المرسل
من الاخبار ان كان من الصحابي يقبل حجة او من القرن
الثاني والثالث كذلك وارسال من دونها ولا ي
كذلك عند ابن ابيان كذا والذي رسل من وجهه واستند
من وجهه مقبول عند العامة ويعرض الخبر على الكتاب
فان خالفه كان مردودا وكذلك اذا خالف السنة
او كانت الحادثة مما يعبر به النبوي والحديث شادا واعرض
عنه الايم من الصدر الاول وخبر الواحد ان كان
في حقوق الله تعالى يكون حجة وكان خبر في حقوق
العباد مما فيه الزام فحذف مع العدد ولفظه الشهادة
وان كان الزام فيه اضلا بثبت باخبار الاحاد
بشرط التميز دون العدالة وان كان فيه الزام
من وجهه فسحق بشرط فيه احد شرطي الشهادة
عند ابي حنيفة اعني والعزيمة في السماع ان يكون
من جنس السماع بان يقر اقلية او يقر اقلية
او يكون بالكتاب او الرسالة والرخصة ما لا يشاع
فيه كالاخانة والمناولة والعزيمة في الحفظ ان
يحفظه الي وقت الاداء والرخصة ان يعينه الكتاب

والعزيمة في الاداء ان يودي على الوجه بلفظ ومعناه
 والرخصة في الاداء ان ينقله فان كان محكما يجوز نقله
 بالمعنى مطلقا وان كان ظاهرا يجوز للفقهاء نقله والا
 لا يجوز لاحد اي والمروى عنه اذا انكر الرواية
 او عمل بخلافه يور الرواية مما هو خلافه بيقين يسقط
 العمل به والامتناع عن العمل بمثل العمل بخلافه وعمل الصالح
 بخلافه يوجب لظن اذا كان الحديث ظاهرا لا محتملا
 المتعارفين والظن المبهمة لا يخرج الراوي الا اذا وقع
 مفسرا انما هو جرح متفق عليه ممن شتهر بالنيق دون
 التعصب **فصل** في المعارضه زكاتها
 تقابل الحجتين على السواء في حكمين متصدين بشرطهما
 الخاد المحل والزمان وحكما بين اثنين المصير اليك
 وبين شيعيين المصير الي قول والقصاص
 وعند العجز عن تقرير الاصول كما في سنن البخاري
 روي ان النبي صلى الله عليه وسلم غارض القياس ان يعمل
 المجتهد بانها شاسا سافاة **فصل** في المعارضه
 من قبل المحكم والحكم والحال والزمان صريحا او دلالية
 والمثبت اولى من النافي الكرخي وعند ابن بابن عاها
 كان من جستن ما يعرف بدليله ان الراوي اعتمد
 دليل المعرفة والافلا **فصل** وهذا الج اي
 اقسام محتمل البيان وهو اما ان يكون بيان تقرير
 وهو تأكيد كيدما نفع احتمال الجار والخصوص او بيان
 تفريقا بيان المحل والمشارك بصحان موصولة ومفصولا
 او بيان تعسك كالتعليق بالشرط والاستثناء واما يصح
 موصولا فقط كخصوص العام عنه والاستثناء يمنع التكميل
 حكم بقدر المستثنى فيجعل كلما بالبا في بعده وعندا
 الشافي يمنع بطريقا لمعارضه نوعان مقبل وهو

المعارضه

ولا يتطابقان وتخلص

الاستثنا

الاصل

الاصل ومنفصل وهو ما لا يصح استخراج من المصدر فعمل
 مبتدأ وفيه اوبيا خروجه وهو نوع بيان نفع بالم
 بوضع له وهو اما ان يكون في حكم المنطوق او يثبت
 بدلالة حال المشكل او يثبت ضرورة دفع الغرور او يثبت
 ضرورة الكلام او يثبت تبديل هو النسخ وهو بيان
 الحكم المطلق الذي كان معلوما عند ائمة مع الا انه اطلقه
 فكان ظاهرا البقا في حق البشر تبديلا في حقنا بياننا
 محضيا في حق صاحب الشرع وهو عندنا خلافا لله
 وعلمه فعمله محتمل الوجود والعدم في نفسه بل يتحقق به
 قايما في النسخ من توقيته برب نصبا او دلالة وبشرطه
 التمكن من عقد القلب والقياس لا ينفك ناسنا وكذا
 الاجماع وانما يجوز النسخ بالكتاب والكتبه متفقا
 ومختلفا خلافا لالتاخي والمتنوخ انواع التلاوة
 والحكم والحكم دون التلاوة والتلاوة دون الحكم ونسخ
 وصف في الحكم ويسمى الزيادة على النص **فصل**
افعال النبي صلى الله عليه وسلم سوي الزل اربعة
 مباح ومسح وجب وفرض والصحة عندنا ان
 ما علمنا من افعاله عليه الصلاة والسلام واقعا على
 جهة يقتدي به في ايقاعه على تلك الجهة او ما لم فعله
 قلنا فعله على ادنى المنازل واحلف في طريقه النبي
 صلى الله عليه وسلم في اظهر احكم الشرع بالاجتهاد
 والصحة انه ما مور با انتظار الوحي فيما لم يوح اليه
 العمل بالراي بعد انقضاء مدة الاسط بالراي الا انه
 عليه الصلاة والسلام معصوم على امره ار على الخطا
 ونشره من قبلنا بلزمننا اذا قضى الله مع ورشوله
 صلى الله عليه وسلم من غير انكار على انه شريعة لرسولنا
 وتقليدا للمخاري واجبت ينزك به القياس لاحتمال السماع

النسخ

الاجماع

وفي نسخة واهل الاجماع

القياس

وقال الكرخي لا يجب تعليله الا فيما لا يدرك بالقياس
 وقال الشافعي لا يقلد احد منهم واما التابعي فان ظهر فتواه
 من الصحابة كشرحه فهو كهم عند البعض **باب**
الاجماع ذكر الاجماع نوعان وهو التكميل
 منهم بما يوجب الاتفاق او شرعهم في الفعل ان كان
 من بانه ورجحه وهي ان يتكلم البعض او يفعل ويسلك
 ايمانون وفيه خلاف الشافعي واهل الاجماع
 من كان مجتهدا ليس فيه هو او لا فسق وكونه
 من الصحابة لا يشترط وكذا اهل المدينة وانما
 العصر ولا يشترط للاجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق
 والشرط اجماع الكل فيكون خلافا لو اجمعا نفا والذاع
 قد يكون من اخبار الاحاد والقياس واذا انتقل البناء
 اجماع السلف باجماع كل عمر غير تعلمه كان نقل الحديث
 المتواتر واذا انتقل البناء بالافراد كان كنقل السنة
 بالاحاد ثم هو اي مراتب فالاقوي اجماع الصحابة
 نصا وهو مثل الكتاب والسنة المتواترة الذي
 نص البعض وسكت الباقيون ثم اجماع من بعدهم
 على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم اجماعهم على
 قول من سبقهم فيه مخالف **باب القياس**
 فالقياس في اللغة التقدير وفي الشرع تقدير الفرع
 بالاصل في الحكم والعلم وانه حجة نقلا وعقلا في الأصل
 معقولة الا انه لا بد في ذلك من دلاله ولا بد قبل
 ذلك من اقامة الدليل على انه للحال شاهد او شرط
 اي شرط القياس ان لا يكون الاصل مخصوصا
 بحكمه بغير اخر وان يتعدى الحكم الشرعي لثابت بعينه
 الى فرع هو نظيره وان يتفج حكم النص هو التعليل على ما كان
 وركنه ما جعل علما حكم النص مما اشتمل عليه النص جعل
 الفرع نظيرا له بوجوده فيه ودلاله كون الوصف على

صلاحه

صلاحه وعدالته بظهور اثره في جنس الحكم المعلن به
 ومعنى بصلاح الوصف ملامته وهي ان يكون موافقة
 العلل المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السلف
 وحمله ما يعلى به اربع الاول اثبات الموجب او وصفه
 والثاني اثبات الشرط او وصفه والثالث اثبات الوصف
 تعديده حكم النص الاما لا يفس فيه ليثبت فيه بما لا يري
 والتقديم حكم لازم عندنا عند الشافعي والتعليل للاق
 الثلاثة الاول اي اثباتها ونفيها باطل فلم يبق الا
 الرابع والاستحسان يكون بالانزاع او بالاجماع او بالفرة
 او بالقياس الحفي ولا يفتح التعديده الا القسم الغير ومسا
 صارت العلة عندنا علة بانها قد مناعا القياس
 الاستحسان الذي هو القياس الحفي اذ قوي اثره وقوي
 القياس لجهة اثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر
 اثره وحفي فسادا وشرط اجتهاد في الكتاب بمعانيه
 وجوهه التي قلنا وعلم السنة بطرقها ووجه القياس
 الاضافة بما لا يري حفي قلنا ان المجتهد خطي ويصيب
 والحق في موضع الخلاف وقالت المقر له كل مجتهد
 مصيب والحق موضع الخلاف متعدد ثم ان المجتهد
 اذا اخطا بناء كان مصيبا ابتداء محطبا انتهاء وخصيص
 العلة لا يجوز عندنا لانه يؤدي الى التناقض خلاف
 المخصوص في النصوص كما سبغني بوجوب ذلك الحكم
 لكن لم يجب قيامه بالمنازع فصا رخصت من اعز العلة
 بهذا الدليل وعندنا عدم الحكم بنا على عدم العلم وبني
 على هذا تقسيم الموانع وهي خمسة ما منع انعقاد العلة
 كبيع الحر وما منع تمام العلم كبيع عبد الغير وما منع
 منع ابتداء الحكم كخيار الشرط وما منع لزوم الحكم
 كخيار العيب لرد دفع العالان بوجوب القول بحجبه العلة

المباينة وهي اما ان يكون في نفس الوصف او في صلا
الحكم مع وجوده او في نفس الحكم او في نسبة التي
الوصف ثم فساد الوضع ثم المناقضة ودفع العلة
المؤثرة يكون بطريق فاسد كما لمناقضه وقد
الوضع وقيام الحكم مع عدم العلة والفرق بين الفرع
والاصل وبطريق صحيح وهو نوعان الممانعة ان
يكون في نفس الحكم وفي الوصف الذي جعل علة
موجود في الفرع والاصل ام لا او في المعنى الذي
صار به دليلا والمعارضه وهي نوعان معارضة فيها
مناقضه والقلب وهو اي احدهما قلب لعله حكما
والحكم علة والثاني قلب الوصف سنا هذا على الخضم
بعد ان يكون شأ هذا له ويقابل العكس وهو
اما ان يرد على سننه او على خلاف السنه المعارضه
الخالفه ان كان في حكم الفرع سواء عارضه بصد ذلك
الحكم اي زيادة او بزيادة هي تغير او في حكم
غير الاول لكن فيه في الاول وباطله ان كانت في علم
الاصل سواء كانت بمعنى لا يتعدى بمعنى يتعدى الى
مجمع علمه بمعنى يتعدى الى مختلف فيه وكل كلام صحيح
في الاصل يترك على سبيل المفارقة على سبيل الممانعة
العلل المؤثرة لا تحتل المناقضة بعد ما ظهر اثرها
بالكتاب والسنه اذا تصور مناقضه عن دفعه بطريق
اربع اشكال الى الاول بقوله بالوصف الذي جعل علة
وبمعنى الوصف او بالحكم المطلوب به او بالعرض المطلوب
بذلك الحكم واذا قامت المعارضه كان السبيل فيه
الترجيح عبارة عن فضل احد المتكلمين على الآخر وصفه
حتى لا يتخرج القياس بقياس اخر وكذا الحديث والكتاب
وانما يخرج الاثر او نفوق ثبته على الحكم المشهود به
او نكراه الاصول او بالعدم عند العدم والرجحان في الا
احق منه والترجيح بغيره الاستنباط والعموم ونقله

وهي صحيحة

الاصول

الاوصاف فاسد والانتقال قد يكون من علة اخرى
لا ثبات الاولى او مرجح الى حكم اخر بالعلة او
او في حكم اخر وعلة اخرى او من علة الى علة اخرى
لا ثبات للحكم الاول والكل صحيح الا الاخير **فصل**
جمله ما ثبت بالبحر المتقدمه شيان الاحكام وما يتعلق
به الاحكام والاحكام الاربعه حقوق الله تعالى
خالصه وحقوق العباد خالصه وما اجتماع فيه وحق
الله تعالى على جسد القدوس وما اجتماع فيه وحق العبد
غالب كالقضاء وحقوق الله تعالى ثمانية عبادات
خالصه كالايمان وفروعه وهو انواع اصول ولواحق
وزوايد وعقوبات كاملة وعقوبات قاصه كحرمان
الميراث وحقوق دايمة كال كفارات وعبادة فيها مؤنة
ومونة فيها معنى العبادة ومونة فيها معنى العقوبة
وحق قيام بنفسه كحمتي المعانم وحقوق العباد اكثر
من ان تحصى والقسم الثاني اربعة الاول الشب
وهو اقسام شمس حقيقي وهو ما يكون طريقا الى العلم
من غير ان يضاف وجوب ولا وجود فقوله كذا لانه
انما لا يشرق مال ان ن ومجازي كاليمين
بالله للكفار وما له شبه العلة كاليمين بالطلاق
والعتاق وما فيه معنى العلة كعود الذاب وسوقها
والباقي العلم ما يضاف وجوب الحكم الله ابتداء وهو
الى ما شيعه ومعنى وحكما كالنكاح للرجل علة معنى وحكما
ومعنى لاحكام كالبيع بشرط الخيار وعلة لها شبهة بالان
كثيرا القريب به ووصفه له شبهة العلم كحد وصفه
العلة وعلة معنى وحكما لانه كحد وصفه العلم وعلة
اسما وحكما لا معنى كالشرف للرجل والواجب
في العلة الحقيقة اقرانها مع الحكم لا منتطاعه مع الفعل

والثالث الشرط وهو ما يتعلق به الوجود دون الوجوب
 ختمه كما سيح الشرح لدخول المزار في المطلاق المعاقبة
 كشق الروح وشرط له حكم السبب كحل القيد وشرط استا
 الحكم كقول الشارحين في الحكم تعلقهما وشرط هو كإعلامه
 كالأحصان للرجم الاحصانك وانما يعرف الشرط بصيغة
 كحرف الشرط او بدلالة كقوله المرأة التي تزوج طالق
 ثلاثا والرابع العلامة ما يعرف الوجود في كل احصان
فصل في بيان الاهلية العقل
 معتبر لاثبات الاهلية وهي توريثي بمطابق بيتد اب
 من حيث ينتهي اليه ذرك الخواص فيبد المطلوب للقلب
 فيذكر القلب بتامله متفاوتا في اصل الفطرة وقالت
 الاشعية لا عبرة للعقل اصلا وقالت المالكية لما استخذه
 لما استبقته فوق العلة الشرعية بدليل الشرع ما لا
 يدر له العقل وجعلوا الخطاب متوجها والاهلية نوعان
 اهما وجوب وهو بناء على قيام الذمة والادمي بولوله
 ذمة صاحبه للوجوب لكن الوجوب غير مقتود فيجاز
 ان يبطل العدم حكمه فاما من حقوق العباد خلاف
 بما كان عقوبه وحقوق الله تعالى يجب ان يصح القول
 بحكمه والافلا واهلية ادا وهي نوعان قامة يعني
 على القدرة القامة من العقل النافض والبدن كالقصر
 النفاق والمعتوه وكامله يبنى على القدرة الكاملة من
 الفعل الكامل ويبني على لاوي ختم الاداو على الثانية
 وجوبه والاحكام منقضة في هذا الحق الله ان كان حشا
 لا غملا غير كايان وحيل القول بصحة من الصبي فيص بلا
 لزوم وان كان لا غملا غير كالكفر لا يجعل عقوبه وهو
 اي كالمعتوه فانها اداوها من الصبي من غير عهده وما
 كان من غير حقوق الله تعالى ان كان بغير محض وفي
 الصاد المحض يبطل اصلا وفي لاد بينهما ملكه براني

الاهلية نوعان

الولي وما تعترض على الاهلية نوعان شراوي وهو ابي
 والصغر وهو ابي في اول احواله كالحنون لكنه اذا عقل
 فقد اصاب ضربا من اهلية الادا الصبي عند مع ذلك
 فيقطب ولا يقطع عنه فرضية الايمان حتى اذا ادا
 كان فرضا ووضع عنه التكليف والزام الادا وختم الاثر
 يوضع عنه العهد ويصير منه ولم ما لا عهدة فيه والجنون
 ويقطب كل العبادات اذ لم يمتد الحق بالنوم والامتنان
 في الصلوة ان يز يد على يوم وليلة وفي الصوم باشتغال
 الشهر وفي لركه باستغراق الحول لانه والعته بعد البلوغ
 وهو كالصبي مع العقل في كل الاحكام والنسب وهو
 لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى والتسمية في البيوع وسلام
 النائي يكون عفوا ولا يجعل عذرا في حقوق العباد
 والنوم وهو عجز عن استعمال القدرة فاداو حيث تخير
 الخطاب ولم ينع الوجوب وبنافى الاحتيار اصلا حتى
 يطلب عتارته وفي الطلاق والعناق والاستلام والرد
 ولم يتعلق بقراءة وكلامه وقهقهته في الصلوة حكم
 والاعما وهو ضرب مرض وقوت قهقهة حتى بطلت
 عتارته بل هو شدة منه حي كان حداثا بكل حال والرق
 وهو عجز حكمي شرع حرا في الاصل لكنه في القاصار من
 الامور الحكمية يصير المر عرضة للمال والابتذال
 وهو ومنع لا يخرج كالعق الذي هو ضده وانما
 الاعناق عندها وعند ابي حنيفة الاعناق اراثة ملك
 مجري فيكون متجريا وانه لا ينافي بالكنة غير المال وبنافى
 كمال الحال والكرامات ولا يولد في عصمة الدم بوزن قيمة
 والمرض وهو لا ينافي اهلية الحكم لكنه لكونه سبب الموت
 الذي هو عجز خائف فشرعت العبادات عليه بقدر
 الملكة ويصح للمالك كل تصرف محتمل الفسخ ثم ينقض ان

اجتنب اليه وما لا يفتله والحيض والنفاس وهما لا يعد
اهلية لكن الطهارة للصلاة شرط وفي قوت الشقوق
الاداء وقد جعلت الطهارة عنهما شرطاً للصحة الصورية
القباس فلم يعد الى القضاء والموت احكام الدنيا ما فيه
تكليف حتى بطلت الزكوة وسائر القرب عنه وامشا
يبقى عليه الاثر فان كان حقا متعلقا بالعن يبقى بغيرها
لم يبق بخلاف الذمة حتى لا ينضم اليه مال كما ينضم اليه
مال واما يوكده الذمم وان كان ما شرع حقا لم يبق
له ما يقتضيه الحاجة وله حكم الاصل في احكام الخمر وكتب
انواع الاول الجهل جهل باطل لا يصلح عذرا في الاخذ
الجهل الكافر وجهل الباغي وجهل من خالف في اجتihad
الكتاب والسنة كالفتوى ببيع امهات الاولاد
الثاني والثاني الجهل في موضع الاجتهاد او في موضع
الشبهة وانه يصلح عذرا لمن زني بحارية والدعلي
ظن انه اخلل الجهل بالشرع في دار الحرب من مسلم
لم يهاجر وانه يكون عذرا والتكر وهو ان كان
من مباح كسب الدواء وشرب المكرة والمضطر فهو
كالاغما المضطر فيمنع صحة الطلاق والعناق وتاثير
التفرقات وان كان يلزمه احكام الشرع ويصح عذرا
كالطلاق وغيره الهزل ان يراد بالشيء ما لم يوضح
وهو ضد الحد وهو ان يراد بالشيء ما وضع له وانه
في احسار الحكم والرضا به الرضا تامها شره واختيار
المباشره فصار بمعنى خيار الشرط ان يكون
مصرحا بالان لا انه لا شرط ذكره في العقد
بخلاف خيار الشرط والتكليف كالهزل لا ينافي
الاهلية ووجوب الاحكام العمل بخلاف موجب
الشرع وان كان اصله وهو الشرف والتبدير

وشرطه

ودل

وذلك لا يوجب خلافا في الاهلية ولا يمنع شيئا من احكام
الشرع ومنع ماله في اول ما يبلغ اجماعا بالنقص
وانه لا يوجب اصلا ابي حنيفة وكذا عند غيره
فيما لا يبطل الهزل والشرف وهو الخرج المديد وادى
ثلاثة ايام مثلا فانه لا ينافي الاهلية والاحكام
لكنه من شباب الخفيف بنف خلاف المرض
وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى اذا حصل عن
اجتهاد وبصير شبهة في العقوبة حتى لا ينافي الخاطي
ولا يؤخذ الخاطي بخدو قصاص ولم يجعل في حقوق
العدا حتى تجب عليه ضمان العدوان وصح طلاقه
والاكرامة وهو اما ان يعدم الرضا ويف الاختيار
وهو المحل او يعدم الرضا ولا يف الاختيار ولا
يعدم الرضا وهو ان يهتم بخسار يمينه او ابنه والاكرا
تجملته والاهلية والاختيار فاذا عارضه اي اختيار
صح وجب ترجيح الصحيح على الفاسد ان ملن والا
يقع منسوبا الى الاختيار الفاسد في الاقوال لا يقع
التم فاقترعت عليه مما لا يتوقف على الرضا لم
ينطل بالكرة كالطلاق والخوف وان كان يتوقف على
الرضا كما يبيع يقتصر على المباشرة الا انه يفيد والاف
فسمان فلا يصلح الة لغيره كالاكل والوطي فيقتصر
الفعل على المكرة والثاني ما حصل الة لغيره كالاتاف
النفس والمال فيجب القصاص على المكرة دون
المكرة والدم لها تجب على العاقل المكرة والخمات
انواع منها لا يتكشف ولا يدخلها رخصه وقيل
المشم ومنها ما لا يتكشف ولا يدخلها رخصه ومنها
ما لا يتكشف ولا يدخلها رخصه ومنها
الخصم كاجر كلمة الكفر
الان ومنها ما لا يتكشف
النفوس والتمت
الخصم ايضا كقتل
مال الغير والدم

الحرج

٢٥

من فتاوى الشيخ العلامة
الشيخ صلاح الدين الحنفى
الطرابلسي رحمه

الله

والرفوان

يا رب

العالم

والهم

الوا

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

م

القول المنرد في وقف الموبد

بسم الله الرحمن الرحيم **وبه تفتتح**
نسبت عن رجل وقف وقفاً على ولد له لعل له ابناً وعمل
 من عتاه حدث للوقف المثار اليه من الاولاد المذكور
 والاناث واحد كان او اكثر ذكر ذكر كان وانثى
 ذكورا واناثا تجري نصيب كل منهم من ذلك عليه مدة
 حياته ابد اما عاش ودايم ما يقع لايت ركة في ذلك
 شريك ولا ينزع فيه منازع ولا يتناول علم متناول
شمر من بعده على اولاده واحدا كان او اكثر ذكر ذكر
 كان او انثى او ذكور او اناثا على انه من توفي منهم
 ومن اولادهم ومن اولاد اولادهم ومن اولاد اولادهم
 عن ولد او عن ولد ولد او عن ولد ولد او عن ولد
 وعقب وان سفل كان ما كان جاريا علمه من ذلك
 على ولد ثم على ولد ولد ثم على ولد ولد ثم على ولد
 وعقبه وان سفل وعلى انه من توفي منهم ومن اولادهم
 ومن اولاد اولادهم ومن اولاد اولاد اولادهم ومن اولاد
 اولاد اولاد اولادهم ومن انسابهم وعقبهم وان
 سفل عن غير ولد ولا ولد ولد ولا ولد ولد ولا سفل
 ولا عقب وان سفل عاد ما كان جاريا علمه من ذلك
 على من هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف
 المتساكين له فان لم يكن في درجته المتوفي من بيت
 فالي اقرب الموجودين الي المتوفي من اهل الوقف
 يقدم الاقرب الي المتوفي منهم فالاقرب ويقدم
 من اهل الدرجة في الاستحقاق الاخوة على غيرهم
 ويقدم من ذلك الاخ الشقيق على الاخ من الاب
 ويتوالى من الابوين على بني العم من الاب ومن تجري
 مجراهم على انه من توفي منهم ومن اولادهم ومن اولاد

اولادهم

اولادهم ومن اولاد اولاد اولادهم ومن انسابهم وعقبهم
 وان سفل قبل استحقاقه من منافع هذا الوقف وتلك
 ولدا او ولدا او ولدا او ولد ولد او ولد ولد وعقب وان سفل
 استحق ولد والاسفل منه ما كان يستحقه المتوفي
 لو كان حيا حتى يصير اليه شيء من منافع هذا الوقف وقام
 في الاستحقاق مقام المتوفي ايا كان او اما او جوا جوا
 ومن تجري مجراهم على ذلك عليهم كذا وكذا ثم على من
 اتفق ذلك اليه ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على
 انسابه وعقبه مثل ذلك بطن بعد بطن وقرنا بعد
 قرن تجب الطبقة العلية منهم الطبقة السفلى هكذا ابدا
 ما توالى واولادهم ما تعاقبوا وتناسلوا ومات الواقف
 وخلف اولاد ذكورا واناثا ثم ما توالى ولهم للواقف
 الابنة واحدة فانت وخلفت ابنة وابن ابن فكل تقدم
 الابنة عملا بقول الواقف على ان من توفي منهم ومن
 اولادهم عاد ما كان جاريا علمه من ذلك على ولد
 وقوله يقدم الاقرب الي المتوفي منهم فالاقرب وقوله
 تجب الطبقة العلية منهم الطبقة السفلى هكذا ابدا الي اخيه
 كما افق به الشيخ تقي الدين السبكي والشيخ ولي الدين
 العراقي رحمهما الله في مثل هذه الصورة وكما افق به الشيخ
 سعد الدين بن الديري رحمه الله ثم ان ركة
 ابن الابن ومما حكم الله تعالى في ذلك افقونا بحسن
 اننا نكرم الله الجنة بمنه وكرمه آمين يارب العالمين
اجيب من رفع كتابه قدر رفع الي يظهر هذا السؤال في هذا الوقف
 خصوصاً واجبة بالكتابة بانه ابن الابن بيت ركة
 عمته في ذلك ولا تختص به بنت بنت الواقف فقال
 رافع السؤال ينبغي موافقة الشيخ تقي الدين السبكي

هذا هو الوجه

والشيخ ولي الدين العراقي والشيخ سعد الدين الديري
رحمهم الله جميعين فقلت له احضر في ما يدل على نسبه
ذلك اليهم فاحضر لي كراسه فيها ما مضى سبيل
السبكي عن امرأه وقفت على ذلور وانار
بالسوء فان توفي واحد منهم عن ولد وان سفل
انتقل نصيبه اليه فان لم يخلف ولدا فلاخوة الا شقا
من غير الا شقا ثم الي من بقي نصيبه اليهم من اهل طبقته
ثم لا قرب الطبقات الي الطبقة التي هو فيها على
ان من توفي قبل استحقاقه شي من منافع عز ولد
وان سفل ثم عادت شرائط الوقف الي حاله لو كان
المتوفي حيا لا يستحق اثم اقرب الطبقات اليه من
ولده مقامه وعادله ما كان يعود طبقا لو كان حيا
تحت الطبقة العليا الطبقة السفلى فتوفيت امرأة
من اهل الوقف تدعى فاطمة وتركت بنت عمتها ست
اليمن وثلاث اولاد اخوات لست اليمن ماتت الاخوات
قبل وفاة فاطمة قبل انتهاء الوقف اليهن وبقي اولادهن
فهل ينتقل نصيب فاطمة لست اليمن وحدها ام تاركها
فيه اولاد اخواتها فاجاب الشيخ تقي الدين السبكي
رحمهم الله ينتقل نصيب فاطمة لست اليمن عملا بقوله
حج الطبقة العليا الطبقة السفلى قال وقد تغارض
في هذا الوقف عموما احدهما هذا كانه اعم من حج
كل شخص وله خاصته ومن حجه الطبقة السفلى يتم لها
من ولده وولد غيره والثاني قوله من توفي قبل استحقاقه
يقام اقرب الطبقات اليه من ولده مقامه وهذا اعم
من ان يكون بقي من طبقته المتوفي احدا ولا يحجب
كل شخص وله لاسكالك فيه وتخل المتغارض في قامة
ولد المتوفي مقامه عند وجود اقرب منه وفي مثل

هذا التغارض يحتاج الي التزجيج ووجه التزجيج
ان العمل هنا بعموم قوله تحت الطبقة العليا الطبقة
السفلى لا يوجب القاء قوله ان من توفي قبل
استحقاقه يقام وله مقامه لا تفعل به عند عدم
من هو اقرب منه بخلاف العكس وهو ان يجعل هذا
على عمومته ويقوم الولد مقام والده مطلقا فان فيه
القاقوله تحت الطبقة العليا الطبقة السفلى ويثابته
ان حج الشخص غير والده خارج منه على هذا التقدير
وحجبه والده انما يحتاج اليه لو كان في اللفظ الاول
ما يدخله وليس لذلك لانه انما وقف على الاقرب
فلا يدخل ولد الولد مع وجود الولد في حيزه
غاية ما في الباب ان يقال هو تاركه والقبول
اولي من التارك هكذا اجاب السبكي بحرفه ولو
لم يكن في فتواه الا هذا الموضع لكان فيه كفاية لكن
ذكره في موضع اخر فصل قال السبكي رحمه
الله قول الوراقين في ليل لا وقاف من مات قبل
استحقاقه لشي من منافع الوقف وخلف ولدا استحق
ولده ما كان يستحقه المتوفي لو بقي حيا حتى يصير اليه
شي من منافع الوقف وقام في الاستحقاق مقامه
عبارت جرت على السنن وتباينهم وهي تقضي
ان الولد انما يستحق ما كان ابيه يستحقه لو بقي حيا
الى ان يصل اليه شي من منافع الوقف فاذا توفي المتوفي
المستحق للوقف وخلف ولدا او ولدا لمات
في حياته فالولد الذي مات في حياته لو قد
الآن موجودا يستحق ولو لم يكن قبل ذلك وصل
اليه شي من منافع الوقف فكيف يجعل الوصول شرط
او بعض شرط وصورة العبارة المذكورة جوهله

بعض شرط لانه جعل وصفا للبقاء المقدر بعد وفاته
فهو جزء من الشرط وكان ينبغي ان لا يستحق بقتض
العبارة المذكورة والاشياء ثابتة بعوض ورتبة
مستحقا وهذا ليس بمراد وكانهم ارادوا بالمصدر اليه
انتها الوقف الى حاله لو بقي حيا فيها لاستحق فعملوا
ذلك مصيرا له وهو صفة للوقف وحال من احواله
ولا ينبغي ان يجعل علة وسببا وشرطا في استحقاقه
الذي هو صفة له ويجعل هذا الاستحقاق مقولوا
عن تلك الصفة واستعمال لفظه يصير في ذلك الظاهر
انها مجاز لان حقيقة مصير ورثة من المنافع اليه
انما هو باستحقاق اياه فاذا فرضنا وفاته شخص
اخر بعد ذلك لو كان هذا الذي استحق باقيا لاستحق
نصيبه وحملنا باستحقاق هذا الولد استحقاق
اما لو كان والده حيا الان لاستحقه كان استعمال
اللفظ يصير في حقه على سبيل الحقيقة لانه صار اليه
قبل ذلك شي لكن قد استعملناه في المعنى الاول مجازا
فاستعماله في الثاني مع الاول جمع بين الحقيقة والمجاز
وهو من جوع بالنسبة الى المجاز المنفرد واستعماله في الثاني
وجه وهو الحقيقة والظاهر المجاز بالكلية بلزم عدم
اخذه نصيب والده ولا يملك له ولا يشك ان ليس
بمراد فترجح الاقتصار على استعمال المجاز المنفرد
ولا يستحق من الميت الثاني شي الا بدليل منفصل
والموجب لفظه في هذه المسئلة وقف على شخص
ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات من بناته
انتقل نصيبها للباقيين من اخواتها ومن مات قبل
استحقاقه لشي من منافع الوقف وله ولد استحق
وله ما كان يستحقه التوفي لو كان حيا حتى يصير اليه من

منافع الوقف وقام في الاستحقاق مقامه فبات الموقوف
عليه وخلف ولدين وولد ولدت ابنة في حياة والده
فاحد الولدان نصيبها ومهما ابن وبنت واخذ ولدا ولدا
النصيب الذي لو كان والده حيا لآخذه ثم ماتت ابنته
فهل تختص اخوها الباقي بنصيبها او يشاركه فيه بنصيبه
تعارض اللفظان المذكوران وتطابقه لفظ المذكور
ويرجح انه التخصيص على الاخوة وعلى الباقيين منهم كل خاص
على العام فدللت ترجيح عندنا اختصاص الاخ وان كان
الاخر غيبا وهو مشارك ابن الاخ اليه ولست علم ومن المرجح
ايضا ان قوله يستحق مطلق لانه فعل في سياق الاثبات
والفعل في سياق الاثبات لا يحوم له والمطلق يكتفي بالعمل
به صورة واحدة وقد علمنا به في استحقاقه نصيب والده
فلا يعمل به في غيره قوله قبل استحقاقه شي يقتضي انه
لم يستحق شي اصلا وهو كذلك في حياة والده وقوله
استحق ولده فعل مطلق وقوله ما كان والده يستحق عام
لانما للمعوم وهذا المعوم بالنسبة الى ذلك النصيب الذي
نصيب من يموت بعد ذلك وانه اعلم **هذا** بالنسبة الى
النسبة الى حملة **وامسا** ما نسب الى العراقي رحمه الله
فهو وجد في تلك الكرامات المذكورة ولفظه سئل اشتهر وفي
الدين العراقي حملة عن وقف وقف على ولده علي بن من
توفي من ذكوره انتقل نصيبه الى اولاده ثم الى اولاد اولاده
ثم الى نسبه عقبه الذكور والانات من ولد الظم خاصة
دون ولد البطن تجب الطبقة العليا منهم ابد الطبقة
السفلى علي ان من توفي من اولاد الظم المذكورين وتوفي
ولد او ولد ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه الى ولده
ثم الى ولده ثم الى نسبه وعقبه من ولد الظم خاصة
فان لم يترك ولدا ولا نسلا ولا عقبا انتقل نصيبه

الى اخوته واخوانه فان لم يترك المتوفي من اولاد الظاهر
 ولدا ولا اخا ولا اختا او لم يترك المتوفاه من الاناث
 منهم اخا ولا اختا من اولاد الظاهر المذكورين انتقل الى
 اقرب الطبقات الى المتفوي المذكور من اولاد
 الظاهر المذكور من الاناث من اولاد الواقف ومن بقية اولاد
 الظاهر من نسبه انتقل نصيبها الى خونها ولحوايقها وكل
 من مات من اولاد الظاهر المذكورين قبل دخوله في هذا
 الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وخلف ولدا
 واسفل منه من ولد الظاهر والوقف الى حال لو كان
 المتوفي حيا لاستحق ذلك او شيئا منه قام وله
 ثم ولد وله وان سفل من ولد الظاهر مقامه واستحق
 ما كان اصله يستحقه لو كان حيا فاذا انقرض اولاد الظاهر
 صرف ما عين لهم الى اولاد البطن على الوجوه المشرحة
 في اولاد الظاهر قال استحقاق الوقف الى بنت ابن ابن
 الواقف وهي اخرا اولاد الظاهر فلما مات تركت ابنتها
 وللواقف بنت بنت وابن بنت بنت فقولوا الثلث
 من اولاد البطن من المستحق منهم **الجواب**
 الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله بك نصه المستحق
 لذلك بنت بنت الواقف دون ابن بنت بنت
 ودون ابن بنت ابن بنت عملا بقول الواقف
 ان الطبقة العليا هي السفلى لا فيما استثناه
 من ان يكون انتا وخلف ولدا يستحق ما كان
 اصله يستحقه وليس هذا من المستثنى قال
 ثم بلغني ان بعض المالكين والى فعه ولحقا له
 اوتوا بان المستحق ابن بنت ابن بنت فان امه
 هي التي ال اليها الاستحقاق فينتقل له ما كان

لامه عملا بشرط الواقف ان من مات وله ولدا انتقل
 نصيبه اليه قال وهذا غلط وعقبة فانه قد
 ذلك فيما اذ كان المتوفي من اولاد الظاهر وان يكون
 وله ايضا من اولاد الظاهر وقال حين يصير الوقف
 لا اولاد البطن انهم يستحقونه على الوجوه المشرحة
 في اولاد الظاهر وهذا الولد خارج عن الصورتين فان
 امه اخرا اولاد الظاهر فلما لم يبق احد من اولاد الظاهر
 انتقل لا اولاد البطن ونحن اقرهم طبقه كما تقدم
 قال ثم بلغني ان بعض الحنابلة والى فعه افي
 باشتراك الثلثة المذكورين في استحقاق الوقف
 لان كل منهم قد كان له اصل يستحق وقد فهم من كلام الواقف
 ان حبل الطبقة العليا السفلى بما هو فيها اذا كانت
 العليا اصل السفلى لان من مات وله ولد استحق
 نصيب والده فان كانت والده قد مات قبل حمل ابائه
 الاستحقاق اليه يستحق والده ما كان يستحقه لو
 كان حيا فعلم ان الواحد لا يحج عنه ولا خاله وبما
 تحج اصله وهما اولاد الثلثة اصله مختلفه فاستحقوا
 كلهم قال وهذا عندي ضعيف فانها لا تخص عموم
 حبل الطبقة العليا السفلى بهذا الامر المستتب بالمفهوم
 من عبارة الواقف وانما تخصه احد المخصصات
 المعروفة ولم يوجد ذلك الا في من يموت عن ولد مؤنث
 له انتهى هذه عبارة الكراسية المنقولة منها هذه اللفظ
 وفيها لفظ انتهى المشعة بان هذا اخر كلام في
 الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله **فليس** وقف
 على ما نسب الى هذين الشيخين بقولهما الله بالرحمة
 والرضوان بعد اطلاقه على فتاوى عبد الله في هذه الواقعة
 بخصوصها وعليها من يعتمد على فتاوى من هم في رجم



اشباحنا وغيرهم من الكفرة والخبيثين والجان
 والتفاق الاجوبة كلها على نحو ما افقتت به من مشاركة
 ابن الابن لغته في الاستحقاق وعدم انتفاض بنت
 البنت بذلك قلت لا بد من مراجعة من اعتمد عليه
 قوله من هو اعظم من الشيخ من الكفرة الكفرة
 في خبر ما نسب اليه من الامامين اعني الامام
 السبكي والامام العراقي نعم الله برحمته حيث
 لم يكن عندني هذا الاصلان المنقول منهما الجواب
 المذكورين المذكورين فراجعته في ذلك فاحضرت في
 الامام العراقي رحمه الله او لا فاذ صورته السؤال والجواب
 المنسوب الي الامام العراقي موجود فيها كس الجواب المذكور
 في الدراسة التي نقلت منها ليس هو كل الجواب المذكور
 في الفتاوى المذكورة بل بعضه فعرفت ان قول
 كاتب التراسه انتهى تدليس منه مؤلفه ان هذا
 اخر جواب العراقي رحمه الله وليس الامر كذلك
 فان بقية الجواب في الفتاوى المذكورة المنسوبة
 الى العراقي رحمه الله بعد قوله وانما يخصه باحد
 التخصصات المعروفة ولم يوجد ذلك الا فيمن يموت
 عن ولد موافق له انتهى في يده من ولد الظاهر والباطن
 والذي ظهر لي الان واستقر عليه رأيي ان استحقاق
 الوقف المذكور بين بنت بنت الوقف وابن
 بنت بنته نصفين فان ام الابن المذكور لو كانت
 موجودة لك ركت بنت خالتها في الاستحقاق
 بلا شك فانها في طبقة واحدة لكنها ماتت قبل ان
 يؤل اليها الاستحقاق لكونها محجوبة باولاد الظاهر
 ولدها في ذلك مقامها عملا بشرط الواقف في ذلك
 وهي وابنتها كلاهما من اولاد البطن ولا يتجمل مثل

ذلك في ابن بنت ابن ابن الواقف لان امه لم تمت
 قبل ان يؤل اليها الاستحقاق بل اليها الاستحقاق
 فلم يدخل في لفظ الواقف ولانه لا يشترك امه في صفها
 لانها من اولاد الظهور وهو من اولاد البطن فليست اولاد
 قول الواقف في موت بعض اولاد الظهور انه اذا كان
 له ولد استحق وله نصيبه ان كان من اولاد الظهور
 ولاد عليه كلام الواقف من انه اذا مات بعض اولاد
 البطن وله ولد استحق ما كان يستحقه حوله
 من استحقاقه اولاد بعض البطن على الوجوه المشرحة
 في حق اولاد الظاهر فانه ليس ولد ظهر من ولد
 ظهر ولا ولد بطن من ولد بطن وانما هو ولد بطن
 من ولد ظهر بخلاف ابن بنت بنت الواقف فانه
 ولد بطن من ولد بطن وقد كانت امه محجوبة
 باولاد الظاهر قام ولدها مقامها في ذلك والله اعلم
ثم احضر فتاوى الامام السبكي رحمه الله
 انه فاذا فيه صورة السؤال والجواب المنسوب
 الي الامام السبكي ومسايل اخر واجوبه عنها يستظهر
 في ذلك الشك وفيها الفضل الذي كتبه ايضا
 ولكنه ذكر بعد ذلك الاسئلة والاجوبه بوزقات
 مسئلة اولاد تاج الملوك وصورته واقف على ذلك
 الاربعه ثم بعد جمعهم على اولادهم وان سفلوا تحجب
 الطبقة العليا منهما الطبقة السفلى علي بن من
 مات منهم وله ولد او ولد وان سفلوا يتقبل
 نصيبه اليه ومن مات ولا ولد له يتقبل نصيبه لاجوبه
 ومن مات ولا ولد له ولا اخوة يتقبل نصيبه لاجوبه
 الطبقات اليه ومن مات منهم قبل الاستحقاق
 عادما يستحقه لا قرب الناس من اولاده واولاد

د

اولاد فوات رجل وله بنت وابن ابن فذمات
 ابو قبل الاستحقاق **الجواب** ياخذ ابن الابن الذي
 مات ابو قبل الاستحقاق **هـ** ما كان ياخذ ابو لو
 كان حيا الان ولا يحجب عنه عمته ولا يمنع من ذلك
 قوله تحجب لطيفة العليا منهم الطبقة السفلى لان معنى
 ذلك هنا ان كل واحد يحجب له جميعا بين الكلايين
 وان لم يكن ذلك لغا قوله من مات منهم قبل الاستحقاق
 استحق ولد نصيبه والله اعلم وقد كانوا استنتوا
 في هذا الوقف ولم يكتبوا في التتوي هذا الشرط الاخير
 فكتبنا وجماعة بانها تحجب **هـ** هو محجوب عن اهل البيت الاول
 وعموم المحجب غير معارض **هـ** احضر وفتاوي منها
 الشرط المذكور وروى عن اهل البيت ففتوها
 انها الاولى ولم ينسبوا للشرط الزايد فكتبوا عليها
 كذلك وحضرت الي وعليها حفظ بن القاسم وكنت
 قريب عهد بالكتاب علي الاولى فقلت الي جانب
 كذلك يقول علي السبكي ثم طلعت علي الشرط المذكور
 وعلي كتابا لو وقف فعلت ان الكتاب بلحج الثانية
 كانت خطا وقلت لم ذلك وبقي حظي معهم فانت في ان
 اخذ فليعلم ذلك والله اعلم هذه عبارة الكتابين عموما
 وحينئذ اقتضت ركايب الكراسه علي بعض جواب
 الامام العراقي خطا وتدليس حيث لم يكتب بنية
 الجواب الذي استقر عليه رأي الامام العراقي
 رحمه الله واقتضت علي بعض اجوبة الامام السبكي
 رحمه الله وعدم نقل مشيئة اولاد تاج الملوك وخواصها
 ان اطلع عليه ولم يكتب في الكراسه فهو تدليس ايضا
 وان لم يطلع عليه ينبغي النظر فيه ولما قدم في الكراسه
 ليلا يتوهم متوهم ان هذا المكتوب في الكراسه هو المعتمد

عليه عند هذين الامامين وهذا عين التدليس حيث
 صرح الامام العراقي رحمه الله بان الذي استقر عليه رأي
 المشاركة وحيث صرح الامام السبكي المشاركة في
 اولاد تاج الملوك بعد نقل تلك المشاييل وتعليقها
 ذكرنا عنه وحينئذ فالمدعول عليه ما افتيناه اولاد
 من مشاركة ابن الابن لعنه في الاستحقاق والله
 اعلم واما ما نسب الي شيخ الشيخ سعد الدين بن
 الديري رحمه الله تعالى برحمته فلم يحضر في الناقلة عنه
 شيئا من جواب فتوي ولا غيرها يعتمد عليه سوي
 حكم نسب الي ناييه القاضي مظفر الدين الامشاطي
 بعد تعيينه المستند عليه وهذا لا يكون

منسوبا الي قاضي القضاة والله

اعلم والمحدثه نقلت المسئلة

من فتاوي الشيخ

صلاح الدين الطرابلسي

خطه رحمه الله

عليه والله

اعلم بالصواب

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

والله اعلم

29

30

Handwritten text at the top of the page, possibly a title or header, which is mostly illegible due to fading and bleed-through. Some faint characters like "100" and "19" are visible.

Small handwritten mark or characters in the upper middle section of the page.

